رواية الشعر وأثرها
في مناهج النحو العربي

د/الحسن المثنى عمر الفاروق

رواية الشعر وأثرها في مناهج النحو العربي

د/الحسن المثنى عمر الفاروق

مستخلص

تناول هذا البحث رواية الشعر العربي عند النحاة وهم يؤصلون لدرسهم النحوي ، حيث شكلت هذه الرواية حجر الزاوية لهذا الدرس في بواكيره الأولى ، وفي قواعدهم التي وضعوها بعد أن نضج الدرس النحوي واستوى بعد ذلك.

تتبع الباحث رواية الشعر عبر مراحله المختلفة ، كما وقف عند الضوابط التي وضعها العلماء للاستدلال به حيث مثل الخلاف بين النحاة في هذه الضوابط سبباً مباشراً في ظهور مناهج النحو العربي ومدارسة المختلفة.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه ينبه دارسي النحو إلى مراحله المختلفة ، وما اكتنف مسيرة النحو العربي من جهد كبير للنحاة وقد ساعد هذا المجهود الجبار في تطور مباحث الدرس النحوي كما أن البحث ينبه إلى كيفية التقعيد عند النحاة وطريقتهم في الاستدلال بالشعر لصحة حكمهم النحوي كما تنبه إلى أثر الرواية في الجدل النحوي وأثرها في طريقة تفكير النحاة. وقد وجد الباحث في المنهج الوصفي التحليلي ضالته في سبر أغوار هذه القضية ، كما استعان بالمنهج التاريخي في التتبع التاريخي لبعض قضايا هذا البحث. وقد توصّل الباحث إلى بعض النتائج منها ــ على سبيل المثال ــ أنّ الشعر قد وجد الحظ الأوفر من العناية عند النحاة في قواعدهم لما له من أهمية عند العرب ؛ ولأنه يمثل الذوق العام لسهولة حفظه. كما توصّل الباحث إلى أنّ الخلاف في رواية الشعر قد شكل سبباً مهماً في اختلاف النحاة واتجاههم إلى منهجين: هما المنهج الكوفي والمنهج

البصري. وقد بدا للباحث أن المنهج الكوفي أكثر ميلاً إلى المعاصرة وأكثر استجابة لمتطلبات الحداثة بسبب اتجاهه إلى رواية شعر المعاصرين ، وهو نحو يميل إلى لغة الواقع اليومي الذي عاشه هؤلاء النحاة.

وقد اختتم البحث بقائمة للمراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث.

Abstract

The research is conducted on the Arabic poetry narration by the Arabic grammarians seeking to root their grammar lessons since these narrations represented the cornerstone of the grammar lesson during the early stages as well as the rules they formulated resulting in the ultimate grammar lesson.

The researcher has traced poetry narration across its developmental stages and has scrutinized the regulations designed by the linguists for using poetry as a basis for linguistic aspects. Disputes among the Arabic grammarians over these regulations were the major cause of the emergence of the different Arabic grammar approaches and schools.

The study is highly significant as it draws the grammar students' attention towards its different developmental stages; the substantial efforts exerted by the grammarians in their hectic attempts to develop research in grammar lessons and the methods adopted for rule formulation and their approaches in the verification of their grammatical judgments which are based on poetry. It also draws attention to the role of narration in grammatical arguments and its effect on the grammarians styles of thinking.

The researcher has used the descriptive method being the most appropriate for such studies combined with the historical method to trace the relevant historical issues.

The researcher has achieved results of significance which can be stated as: Poetry has received the utmost care of the Arabic grammarians due to its paramount importance to the Arabs at large being the genre of choice to most of them what makes it easy to memorize; the disputes in poetry narration has been the major cause of the disputes among the grammarians which resulted in two approaches: The Basra and Koufax approaches

and the researcher has found that the Kouffa approach is more directed towards modernity and its requirements as it narrates the modern poetry and coincides with the tendency towards the realities experienced by these grammarians.

The study has culminated in the list of references and resources utilized in the study.

مقدمة:

لقد كان للشعر أثره الكبير في حياة العرب في ماضي جاهليتهم ، وصدر إسلامهم ، فهو الذي أفصح لنا عن الكثير من عاداتهم وتقاليدهم ، وتحدث عن تاريخهم ، وعلاقاتهم الاجتماعية ، تلك العلاقات التي وجدت في الشعر الوسيلة المثلى للترويج لها ، فكثير من أيام العرب التي احتربوا فيها ما كانت لتعرف ويسمع بها الناس لو لم ينبرِ لها الشعراء بالتغني والتباهي بها. وقد وجد الشعر اهتماماً عظيماً بين القبائل العربية التي كانت تحتفي بميلاد الشاعر الذي من شأنه أن يذيع مآثرها ، ويحكي بطولاتها وصولاتها ، ولهذا السبب فقد اهتم العرب اهتماماً كبيراً بهذا الشعر ، حيث صار الذوق العام يأنس له ويطرب. ومن هنا فإن اللغويين والنحاة ، على حد سواء ، اهتموا به اهتماماً كبيراً في ضبط كلام العرب والتقعيد له كما وجدوا فيه وسيلة جيدة لتعليم الناس العربية ، ولإفهامهم طرائق العرب في التعبير وأساليبهم في ذلك ، وأصبح هؤلاء العلماء يستدلون على معاني الألفاظ وتراكيبها الصحيحة بما تتم روايته من شعر لهذا الغرض ، حيث نصوا على أن الشعر ديوان العرب ، ولهذا وجد حظاً أوفر في التقعيد النحوي من بقية النصوص الأخرى ، خاصة وأنه سهل الحفظ والاستظهار كثير التداول بين الناس.

تتناولت هذه الدراسة رواية الشعر العربي عند النحاة وهم يؤصلون لدرسهم النحوي ، حيث شكلت هذه الرواية حجر الزاوية لهذا الدرس في بواكيره الأولى ، وفي قواعدهم التي قعدوها بعد أن نضج الدرس النحوي واستوى بعد ذلك.

تتبعت في هذه الدراسة المراحل التي مرت بها رواية الشعر عند العرب والغاية من هذه الرواية في كل مرحلة ، كما وقفت عند الضوابط التي وضعوها للرواية وانفراد الشعر بضوابط خاصة وقفت عندها بالتفصيل ثم ختمت الدراسة بالنظر في أثر رواية الشعر في الدرس النحوي ومناهجه التي اختطها وسار عليها بعد ذلك .

مراحل الرواية:

مثلت رواية النصوص أهمية خاصة لدى الباحثين لما لها من أثر عظيم في الدرس النحوي الذي أفاد فائدة جمة من التوسع فيها ، حيث تصدى لهذه المهمة مجموعة من النحاة على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلاميذه. وقد وضع العلماء خطة ممنهجة لرواية اللغة اعتماداً على مفاهيم محددة لما ينبغي أن يكون عليه درسهم النحوي ، وقد مثلت هذه المفاهيم الموجه الأساسي لهذه الخطة ، فالرواية أصبحت تتم عبر ضوابط خاصة ، والقياس له حده الذي يُلْتَزَم به ، ولكلام العرب وتراكيبه تعليلات يُرْكَنُ إليها تمكّن من فهمه وسبر أغواره ، ومن ثمّ إباحة القياس عليه.

ومما هو معلوم أن العرب كانوا في جاهليتهم على مرتبة عليا من الفصاحة والبلاغة ، وكانوا يعتدون بلغتهم اعتداداً كبيراً ولا يكاد يقع في منطقهم خطأ أو لحن. وكثير من الشواهد تدل على براعتهم في اللغة ، وأول ذلك ما تشير إليه المصادر من سلطان الشعر والشعراء عليهم ، ذلك الشعر الذي «يقدمه الرجل أمام حاجته فيستنزل به الكريم ويستعطف به اللئيم »[1] ،كما أن النقاد يذكرون كثيراً من المشاهد التي تدل على فصاحتهم وعلى امتلاكهم الأصول التي يستجيدون بها الكلام مما لسنا في حاجة إلى ذكره. ورواية الشعر بوصفه ديوانهم وجدت حظاً عظيماً مقارنة بالأنماط الأخرى من الكلام العربي ، وقد مرت هذا الرواية بالمراحل التالية:

---

[1] العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، أبو علي بن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ط٥ ١٩٨١م. جـ١ ص ٥.

المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل الإسلام عندما كان الرواة يتناقلون شعر الجاهليين فيما بينهم ، نظراً لما في هذا الشعر من عادات وتقاليد وقيم يعتد بها الجاهلي ويأنس إليها الذوق العربي الذي لم يجد في غير هذا الشعر مروجاً لتطلعاته الاجتماعية والسياسية ، ولذلك كان العرب يستظهرون الشعر ويحفظونه ويشيعونه بينهم وقد ذكرت المصادر أن لكل شاعر مجموعةً من الرواة يحفظون شعره ويذيعونه بين العرب[1] .

وهذه المرحلة يُتداول فيها الشعر ويُلقى في سوق عكاظ وفي سوق ذي المجاز إذاعة للمآثر وطلباً للشرف ، ولذلك ذُكِر أن القبيلة كانت تحتفي بميلاد الفارس والفرس والشاعر وهو احتفاء بما من شأنه أن يعلي من ذكرها معنوياً بين العرب[2] ، وقد كانت علاقة الرواة في هذه المرحلة بشعرائهم الذين يروون عنهم علاقة الشيخ بتلميذه ، فهم بجانب اهتمامهم بنشر شعر هذا الشاعر إذاعة لمآثر القبيلة وطلباً لرفعتها وعلوها يتدربون على هذا الشعر لتقوى قريحتهم ، فقد كان زهير بن أبي سلمى راوية أوس بن حُجر والحطيئة راوية زهير ، وأبو ذؤيب راوية ساعدة بن جويرية[3] وهكذا....

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة ما بعد الإسلام فعندما نزل القرآن الكريم ودخل الناس في دين الله أفواجاً خمد ذكر الشعر وكاد يُقْضَي على آثار الشعراء ،

([1]) تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي ، شوقي ضيف ، دار المعارف مصر ، ط٢٤ سنة ٢٠٠٣م ، ص ٣٠٤.

([2]) الأعراب الرواة ، د. عبد الحميد الشلقاني ، طبعة دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) ص ١٨.

([3]) الوساطة بين المتنبئ وخصومه ، علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، مطبعة الحلبي ١٩٤٥م ، ص ١٥.

فقد انشغل الناس بالقرآن الكريم وخلعوا عنهم ثوب العصبية والقبلية ، والقرآن الكريم قد حدد موقفه من الشعر في قوله تعالى: (وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمْ الغَاوون) [١] وقد رسم القرآن الكريم للشعر خطاً ينتصر فيه لهذا الدين ويبتعد عن العصبية القبلية ، يعلو به عن هوة الضلال والزيغ إلى سموات المشاعر التي تفيض بكل ما هو إنساني ورباني.

ومن جانب آخر فقد فتر إقبال العرب على هؤلاء الشعراء وانشغلوا بالفتوحات ونشر الدعوة ، ولكن بعد أن استتب لهم الأمر ، ودخل الناس في دين الله أفواجاً ودانت لهم الدنيا ومصرت الأمصار ، وصار اللحن والضعف يتطرقان إلى اللسان ، بدأ اهتمامهم بتعليم الناس العربية على أيدي جماعة من العلماء أمثال أبي الأسود وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم. وكان ذلك من الأسباب التي حدت بالعلماء إلى أن يتجهوا بأنظارهم إلى رواية الشعر مرة أخرى ، لا لأجل ما في الشعر من عصبية قبلية وإنما لأجل ما فيه من لغة فصيحة صحيحة يُستعان بها في فهم الكلام وتعليم الناس العربية ، ولولا ما للناس من حاجة إلى لغة العرب ، والاستعانة بالشعر على العلم بغريب القرآن وأحاديث رسول الله (ص) وأصحابه والتابعين والأئمة الماضين لبطل الشعر وانقرض ذكر الشعراء ولعفى الدهر على آثارهم ونسي الناس أيامهم ، وقد جاء في تفسير القرطبي: « أن ابن عباس قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب»[٢].

---

[١] الشعراء: ٢٢٤

[٢] تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (بدون تاريخ)، جـ١ ، ص٥٦.

ومن هنا عادت الرواية مرة أخرى ليُستعان بها في تعليم الناس العربية ، فأبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن مثلاً ، كان يستعين بالشعر في تفسير معاني المفردات الواردة في القرآن الكريم كما كان يستعين به في تعليم الناس أساليب العربية وطرائق العرب في التعبير ويرد على الذين يقللون من شأن الأسلوب القرآني جهلاً منهم بأساليب العرب ، وقد اعتمد في معاني هذه المفردات وتفسير بعض الآيات على رواية الشعر الاستشهاد به [1].

أما المرحلة الثالثة من مراحل رواية الشعر فتتمثل في تلك الرواية التي عمد إليها العرب عند ظهور العصبية القبلية في العصر الأموي ، وعودة الناس مرة أخرى إلى ذكر شعر شعرائهم عصبية وحمية قبلية . وفي هذه المرحلة دخل في الشعر الانتحال والوضع ، وهو أمر لم يكن ليخفى على العلماء والنحاة فردوا هذا الشعر ولم يستدلوا به في قواعدهم ؛ ولهذا كثرت جهود كثير من العلماء في ضبط المروي وتمحيصه والتأكد من صحته.

فرواية الشعر ــ في هذه المرحلة ــ شكلت رافداً مهماً للدرس النحوي ، اعتمد عليه النحاة واللغويون على حد سواء في التأصيل لعلوم العربية سواء أكان ذلك على مستوى التركيب النحوي أو على مستوى الدلالة والتأليف المعجمي ، وهو

[1] مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، تعليق: د. محمد فؤاد سزكين ، مطبعة الخانجي ، (بدون تاريخ) جـ١ ، ص ١٩.

أمر يعضده ما ذُكِر من أن بعض العلماء قد حفظ لنا بروايته شعر بعض الشعراء ثلث اللغة[1] .

ولم تتوقف الروية عند الشعر فحسب ، وإن طغا هذا الأخير ، ولكن وجدت بقية الأنماط اللغوية الأخرى حظها من الرواية مما عمد النحاة واللغويون إلى جمعه وأخذه عن الأعراب الفصحاء ، فلم تتخلف كثيراً عن الشعر وإنما عمد إليها الرواة أيضاً فرووا الخطب والأمثال والحكم والأقوال المأثورة ، واستدلوا بها في وضع علوم العربية ، مع فارق الاهتمام بكل نمط وفقاً لما يشكله من أهمية لدى العرب ومن سعة للتداول بينهم.

ولأجل رواية اللغة نثرها وشعرها اتجه العلماء بأنظارهم إلى البادية بوصفها الموطن الأصيل للفصاحة ذلك الموطن الذي لم تفعل فيه التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي اكتنفت حياة العرب فعلها ؛ ولأن البادية بادية العرب ظلت إلى القرن الرابع الهجري عصية على اللحن والضعف في اللغة. ولذلك نجد أن النحاة ، في هذه المرحلة ، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي والكسائي والمبرد والفراء وغيرهم ممن بدأ الدرس النحوي يأخذ شكلاً واضحاً على أيديهم ، قد وفدوا إلى البادية لروية لغة العرب . قال ثعلب: «دخل أبو عمرو إسحاق بن مرار ومعه دستجان من حبر ، فما خرج حتى أفناهما»[2] وذلك بكتابة ما يسمعه عن العرب.

---

[1] شذرات الذهب في أخبار ما ذهب ، عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ، دار كثير ، ١٤٠٤ه ، جـ٤ ص٧٥. وانظر: المزهر ، للسيوطي ، جـ٢ ص ٣٤٤.

[2] نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر (بدون تاريخ) ، للسوطي ، ص٩٣.

وما يحكى عن الكسائي حين طلب العربية و «خرج إلى البصرة ، فلقي الخليل وجلس في حلقته ، فقال له رجل : تركت أسد الكوفة وتميمها وعندها الفصاحة ، وجئت البصرة ! فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال من بوادي الحجاز وتهامة. فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر سوى ما حفظ »[1].

ضوابط الرواية:

تذكر المصادر أن هؤلاء العلماء وضعوا بعض الضوابط في روايتهم للغة ؛ تلك الضوابط التي نهجها السابقون لهم خشية اللحن ، وهو أمر يتعلق بالرواة من النحاة واللغويين على حد سواء ، ويلاحظ أيضاً أن للأنماط المختلفة من كلام العرب حظوظاً متفاوتة من هذه الضوابط ؛ فالشعر مثلاً له ضوابطه الخاصة به إضافة إلى الضوابط العامة التي تندرج فيها كل الأنماط بوصفها كلاماً للعرب ، فليس كل العرب ممن يستدل بكلامهم لتفاوتهم في الفصاحة واختلافهم في مقدار تأثر لسانهم بمن حولهم من الأمم.

فالضوابط العامة تشمل المكان والزمان. أما الضوابط المتعلقة بالمكان ، فقد نشأت بسبب ما رسخ في أذهان اللغويين من ارتباط الفصاحة بالبداوة لما رأوه في لسان أهل الحضر من ضعف ، ولذلك فكلما كانت القبيلة موغلة في البداوة كانت لغتها حجة ؛ لأن احتمال تسرب اللحن إليها ضئيل ولذلك: « فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قطّ ولا عن سكّان البَرّاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا منْ لَخْم ولا من جذَام لمُجاوَرتهم أهل مصر والقبْط ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النحاة ، علي بن يوسف القفطي ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ١٩٥٠م ، جـ١ ، ص٢٨٥.

يقرأون بالعبرانية ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزْد عُمَان لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهند والفُرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكَان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم » [1].

ويقول ابن جني شارحاً العلة في الامتناع عن الأخذ عن هؤلاء: «ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ من أهل الوبر، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنا »[2].

وتبعاً لهذا الضابط المكاني فإنهم لم يأخذوا بالشعر المروي عن بعض الشعراء ممن عاشوا مخالطين للعجم وأسقطوا مثلاً الأخذ بشعر عدي بن زيد الذي قيل عنه: «وكان يسكن الحيرة ويدخل الأرياف فثقل لسانه واحتمل عنه شيء كثير جداً ، وعلماؤنا لا يرون شعره حجة »[3].وقد ذُكر عن أبي عمرو بن العلاء أنه

---

[1] المزهر في علوم اللغة وآدابها ، مطبعة دار الجيل ، بيروت (بدون تاريخ) ، جـ١ ، ص١٦٧ ، ١٦٨.

[2] الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار طبعة دار الكتاب العربي بيروت ، (بدون تاريخ) ، جـ٢ ، ص ٥.

[3] الشعر والشعراء ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة الحلبي ، ١٩٧٧م جـ١ ، ص٢٣١.

قال: «كان عدي بن زيد في الشعر بمنزلة سهيل في النجوم ، يعارضها ولا يجري مجاريها ، وقال: والعرب لا تروي شعره ؛ لأن ألفاظه ليست نجدية ، وكان نصرانياً من عباد الحيرة قد قرأ الكتب »[1].

أما الشرط المتعلق بالزمان ، فللعامل الزماني أثره في سلامة اللغة التي بدأ الانحلال يدخلها بتقادمه «ولم تزل العرب في ماضي جاهليتها وصدر إسلامها تبرع في نطقها بالسجية وتتكلم على السليقية حتى فُتحت المدائن ومُصِّرت الأمصار ودُوِّنتْ الدواوين واختلط العربي بالنبطي والتقى الحجازي بالفارسي ودخل الدين أخلاط الأمم وسواقط البلدان فوقع اللحن في الكلام »[2].

وعلى هذا فإن الأنماط اللغوية الفصيحة التي تمثل المصدر النقي (لعلم العربية) هي التي تبدأ من العصر الجاهلي إلى صدر الإسلام قُبيل الفتوحات الإسلامية ، وقد اعتنى العلماء بوضع حد زماني لرواية هذه الأنماط شعرية كانت أم نثرية ينتهي بنهاية القرن الرابع الهجري ، على أنهم فرّقوا في ذلك بين لغة الحضر والمدر ، فأهل المدر يروى كلامهم ويُستدل به حتى أواخر القرن الرابع الهجري بينما يقفون عند نهاية القرن الثاني الهجري حينما يروون لغة الحضر.

أما الشعراء فقد نظروا إليهم بحسب طبقاتهم التي وضعوا فيها وهي:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون ، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى وغيرهم.

---

(1) الخصائص ، لابن جني ، جـ١ ، ص٢٣٦.

(2) لحن العامة ، أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، طبعة دار المعارف بمصر ١٩٨١ ، ص٣٤.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعد إلى زماننا ، كبشار بن برد وأبي نواس [1].

وعلى هذا التقسيم الذي وضعوه نجدهم يصرحون بأنهم يستشهدون بشعر الجاهليين والمخضرمين ، وأجمعوا على ذلك ، غير أنهم اختلفوا في الطبقة الثالثة ، وهي طبقة الإسلاميين ، فقد كان بعض النحاة يلحنون بعض شعراء هذه الطبقة على نحو ما نراه في منهج أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر[2].غير أن الصحيح الاستدلال بشعر هذه الطبقة وهو ما عليه الكثير من النحاة واللغويين. أما الطبقة الرابعة ، فلا يحتج بالشعر المروي عنهم اتفاقاً [3].

أما الضوابط الخاصة بالشعر ، فقد شدد عليها هؤلاء العلماء ؛ لأن أغلب أحكامهم وقواعدهم بُنِيَتْ على هذا الشعر ؛ ولذلك فإنهم وضعوا له هذه الضوابط التي منها معرفة القائل للنص أو المروي عنه النص من العرب ، وهو ضابط مهم وذلك خوفاً من أن يكون النص لمن لا يحتج بلسانه . يقول البغدادي: «وعلم مما

---

[1] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر بن عمر البغدادي ، طبعة دار صادر ، بيروت ، (بدون تاريخ) جـ٢ ، ص٣.

[2] أخبار النحويين البصريين ، الحسن بن عبد الله (أبو سعيد السيرافي) تحقيق: طه الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجة ، مطبعة الحلبي ١٩٥٥م ، ص٤٥.

[3] خزانة الأدب ، للبغدادي ، جـ١ ، ص٣.

ذكرنا من تبين الطبقات التي يصح الاحتجاج بكلامها أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله. صرّح بذلك ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وعلة ذلك خوف أن يكون الكلام مصنوعاً أو لمولّد ، أو لمن لا يوثق بكلامه »[1]. وقد انقسم العلماء حول هذا الضابط إلى مانعين ومجوزين ، وعلى رأس المانعين ابن الأنباري[2] ، كما ورد في النص السابق ، ومنهم أيضاً ابن النحاس ، فقد قال: «أجاز الكوفيون إظهار أن بعد كي ، واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع

قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله ..... ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن واحتجوا بقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد. والجواب: أن هذا البيت لا يُعرف قائله ولا أوله ولم يذكر منه إلا هذا ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عُزي إلى مشهور بالضبط وفي ذلك ما فيه »[3].

أما المجوزون لذلك فمنهم البغدادي في خزانته حيث يقول: «ولا يؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل وإلا فلا ، ولقد كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد التي اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها وما عيب بها ناقلوها ، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة .ونُظِر فيه وفُتِّش فما طعن أحد من

---

[1] الاقتراح في أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط١ ١٩٧٦م.، ص ٧١.

[2] انظر: الانصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، طبعة دار الجيل ، ١٩٨٢ ، جـ٢ ص ٥٩٣.

[3] الاقتراح ، للسيوطي ، ص٧١.

المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا رووا حرفاً منها ، قال الجرمي: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها ، فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء وقد رُوِي هذا الكلام لأبي عثمان المازني »[1].

والذي يلاحظ في هذا الصدد أنهم يستدلون بمجهول القائل إذا صدر عن ثقة أو عُزي إلى مشهور أما إذا لم يصدر عن ثقة ولم يعز إلى مشهور فإنهم يسقطون الاستدلال بهذا الشعر المروي ، وذلك لما تقدم من أهمية معرفة القائل عندهم ؛ لأن الحكم بصحة النص وفصاحته تقتضي منهم التوقف عند صاحبه ، أهو عربي فصيح ؛ لأن العروبة والفصاحة عندهم متلازمتان.

ومما يتعلق بضوابط الشعر الخاصة أيضاً أن ينسب البيت إلى أكثر من قائل والرفض هاهنا يكون إذا كان القائل منهما غير حجة أما إذا كان كل واحد منهما مما يحتج بكلامه فلا ضير في الاستدلال به ، ولكن القضية تختلف إذا رُوي البيت بأكثر من وجه ، «وكثيراً ما تُروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض ، وقد سُئلتُ عن ذلك قديماً ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ... ثم رأيت ابن هشام في شرح الشواهد روى قوله: ولا أرض أبقل إبقالها ، بالتذكير مع نقل الهمزة ، إن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد على الجواز من غير ضرورة وإلا فقد كان العرب ينشد

[1] خزانة الأدب ، للبغدادي ، جـ١ ، ص٨.

بعضهم شعر بعض وكلٌّ يتكلم على حسب سجيته التي فطره الله عليها ، ومن هنا تكاثرت الروايات في بعض الأحكام »[1].

ولكن ربما يتم تجويز الرواية قصداً انتصاراً لمنهج نحوي ، أو أن يكون البيت المروي من الأبيات الموضوعة وضعاً لذات القصد ، وهو ما عرُف بالشعر المنتحل ، ولذلك اشترط العلماء صحة نسبة النص إلى صاحبه الحقيقي حتى يحكم بفصاحته. خاصة إذا علمنا أن الشعر ديوان العرب وكان من الغزارة بحيث تصعب الإحاطة به وقد «ذهب علماؤنا أو أكثرهم أن الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل ، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر وكلام كثير. وأَحْرِ بهذا القول أن يكون صحيحاً ؛ لأننا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب فلا يكاد واحد منهم يخبر عن حقيقة ما خولف فيه بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان »[2]. ولذلك كان الاهتمام قائماً على تمحيص هذا الشعر وتنقيته ولا يؤخذ منه إلا النص الصحيح النسبة إلى قائله ، على أن صحة النسبة إلى القائل يُتَسامح فيها إذا كان راوي البيت ممن يوثق فيه كما تقدم ، وقد رأينا أن أبيات سيبويه وإن كانت مجهولة القائلين فهي صحيحة النسبة إلى زمانها ، وصحيحة الرواية عن فصيح للثقة في راويها ، فهم يرفضون الاستدلال بالشعر مجهول القائل مخافة أن يكون القائل محدثاً.

وقد ثارت قضية الانتحال والوضع في التراث الأدبي واللغوي لإحساس هؤلاء العلماء بأهمية نقاء الشعر وصحة نسبته إلى صاحبه لما يترتب على ذلك من

---

(1) الاقتراح ، للسيوطي ، ص٧٦ ، ٧٧.

(2) الصاحبي في فقه اللغة أحمد بن فارس ، تحقيق: السيد أحمد الصقر ، مطبعة الحلبي ١٩٧٧م ، ص ٥٨.

أحكام لغوية ونحوية ، يقول ابن سلام: «وفي الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ، ولا حجة في عربية ولا أدب يستفاد ولا معنى يستخرج ولا مثل يضرب »[1]. ويرى ابن سلام أن أول من أفسد الشعر وحمل منه كل غثاء محمد بن إسحاق ؛ لأنه كتب في كتب السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط. وهذه الظاهر في نشأتها وبدايتها كانت لغرض قبلي اجتماعي فقط ، لما حدث للعرب من نقلة حضارية بعد الفتوحات الإسلامية وتجدد النعرات القبلية والعصبية والفخر بالأنساب عند بعضهم «فلما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها ، استقل بعض العشائر شعر شعرائهم فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسنة شعرائهم »[2]. فغرض الوضاع هو ذكر المآثر والوقائع ومحاولة الظهور في المجتمع بمظهر الأصلاء من العرب الذين لهم شعر كثير في الجاهلية ، فيضعون الشعر وينسبونه إلى بعض شعرائهم المشهورين. على أن العلماء كانوا يميزون الصحيح القديم من المحدث الموضوع ، وكان الأمر ــ في غالب الأحيان ــ لا يُشْكِل عليهم لمعرفتهم بالشعر ولسلامة أذواقهم ورهافة حسهم ، فقد قال ابن سلام : «أخبرني أبو عبيد الله أن داؤود بن متمم بن نويرة ، قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي من الجلب والميرة ، فنزل وكفيناه ضيعته ، فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا ، وإذا كلامٌ دون كلام متمم ،

---

[1] طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) ، جـ١ ، ص٤٠.

[2] طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، جـ١٠ ، ص٤٦.

وإذا هو يحتذي على كلامه ، فيذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهدها. فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله)[1].

فهذا النوع من الشعر الموضوع إنما يكون التركيز فيه على المآثر والوقائع وكل ما يعد مفخرة وشرفاً للقبيلة وبسطاً لسيرتها بين العرب ، ومبيناً لوقائعها في الجاهلية. ونلاحظ في النص كيف أن العلماء كانوا يميزون الأشعار ويعرفون الموضوع منها والأصيل. ولهذا وضع العلماء معايير للتحري حول الشعر وضوابط للرواية والراوي ، فوثقوا بعض الرواة أمثال المفضل الضبي وأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وغيرهم . ورفض بعضهم رواية بعض الرواة الذين وصفوا بأنهم وضاعين ، ومنهم خلف الأحمر «وكان يبلغ من حذقه واقتداره على الشعر أن يشبه شعره بشعر القدماء حتى يشبه ذلك على جلة الرواة ولا يفرقون بينه وبين الشعر القديم »[2].

فأمثال هؤلاء الرواة يضعون الشعر لغرض شخصي هو المباهاة بحفظهم ومعرفتهم وسعة علمهم بالشعر ، وقد قيل: «و كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الرواية وغيره ، وكانوا يصنعون الشعر ويقتنون الموضوع وينسبونه إلى غير أهله »[3].

وعندما بدأ التأصيل النحوي وبدأت حلقات الدرس في الظهور في المجتمع العربي في البصرة والكوفة ، تلك الحلقات التي كان يعقدها العلماء في المساجد المختلفة ، بدأ النقاش يحتدم بين العلماء حول بعض القضايا والمسائل النحوية ،

---

[1] السابق نفسه ، ، جـ١٠ ، ص٤٨.

[2] إنباه الرواة ، للقفطي ، جـ١٠ ، ص٣٤٨.

[3] المزهر ، للسيوطي ، جـ٢ ، ص٤٠٦.

وبسببٍ من ذلك أخذت ظاهرة النحل تأخذ شكلاً آخر ، فبعد أن كانت القصيدة توضع ليفخر بها من فاته الفخر بين الناس بالوقائع والأيام والشعر ، وبعد أن كان الراوي يضع القصيدة مباهياً بها غيره بالحفظ والمعرفة أو ينسبها إلى غير قائلها الحقيقي ، فقد اتجهت ظاهرة الوضع وجهة أخرى ؛ لأن الجدل كان على أشده وكلٌّ كان يحتج لصحة ما ذهب إليه من حكم نحوي قاطعاً على غيره بهذا الدليل المروي عن العرب الفصحاء ، ومن هنا بدأ بعض النحاة والرواة يضعون البيت والبيتين لهذا الغرض وينسبونها إلى بعض الشعراء ممن يحتج بشعرهم ، كما أنهم أحياناً يحوِّرون بعض الأبيات لتوافق ما ذهبوا إليه من حكم ، يقول السيوطي: «وقد وضع المولدون أشعاراً دسوها على الأئمة فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب ، وذُكِر في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً ، وأن منها قول القائل:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأي ذهب إليه وتوجيه كلمة صدرت منه »[1].ولذلك كان لابد لهؤلاء النحاة ــ وهم يؤصلون لأحكامهم النحوية ــ من أن يتخيروا النصوص الشعرية الصحيحة النسبة إلى قائليها غير المدسوسة عليهم. ومن هنا فإن الناظر إلى كتب النحو يجد وصفهم لبعض الشعر المحتج به بأنه موضوع محدث ، يقول المبرد في المقتضب: «واحتج سيبويه بهذا البيت:

حذرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ ما ليس منجيه من الأقدار

[1] الاقتراح ، للسيوطي ، ص ٦٠.

وهذا بيت موضوع محدث »[1]. و قيل أيضاً: «روى خلف الأحمر: أنهم صاغوا فُعال من أُحاد إلى عُشار ، وأنشد ما عزي إلى أنه موضوع أبياتاً جملتها:

وثلاثاً ورباعاً وخماساً فأطعنا
وسداساً وسباعا وثمانا فاجتدنا
وتساعاً فأُصبنا
وعشاراً وأصبنا

ومما يتعلق بالشعر من ضوابط خاصة أيضاً قضية الضرورة الشعرية ، فالشعر كما هو معلوم يخرج عن حد الكلام العادي الذي ينطلق فيه الإنسان مختاراً على سجيته دون تعمّل واحتيال ، ولتسليم العلماء بهذا الفارق بين النثر والشعر ، فإنهم قد أباحوا للشاعر ما لم يبح للناثر ، فالشعر عندهم: «موضع اضطرار وموقف اعتذار وكثيراً ما يُحرف فيه الكلم عن أبنيته وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها لأجله »[2] .

وقد عرّفوا الضرورة بأنها: «ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا »[3]. وقد تحدث السيوطي عن الضرورة وقسمها إلى قسمين: ضرورة حسنة وأخرى قبيحة ، «فالضرورة الحسنة ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس ، كصرف ما لا ينصرف ، وقصر الممدود ، ومد المقصور ،

---

(1) المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت (بدون تاريخ) ، جـ٢ ، ص١١٧.

(2) الخصائص ، لابن جني ، جـ٣ ، ص١٨٨.

(3) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، محمود شكري الألوسي ، المطبعة السلفية ١٣٤١هـ ص٩.

وأسهل الضرورات تسكين عين (فعْلة) في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباع كقوله: (فتستريح النفس من زفْراتها) ، والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس ، كالأسماء المعدولة ، وما أدى إلى التباس جمع بجمع ، كرد مطاعم إلى مطاعيم ، وعكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام »[1].

يتضح من هذه النصوص أن الحكم النحوي قد يتعارض مع الشعر لما في الشعر من التزام خاص قد يؤدي إلى الخروج عن هذا الحكم النحوي ، ولذلك فإنهم قسموا الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها ، والرخصة في الحكم النحوي تتعلق بالشعر ، فللشاعر أن يحدث بعض التعديلات في التركيب ، وهذا التعديل يجب أن يكون بمقدار وإلا عُدَّ خطأً ولحناً ، «والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ويمدون المقصور ، يقدِّمون ويؤخرون ، ويومئون ويشيرون ، يختلسون ويستعيرون ، فأما لحن في إعراب أو إزالة لكلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك ، ولا معنى لقول من قال: ألم يأتيك والأبناء تنمي ، وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله: قفا عند مما تعرفان ربوعُ ، فكله غلط وخطأ ، وما أبته العربية وأصولها فمردود. بل للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً بعد أن يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً فله أن يقول: كالنحل في ماء رضاب عذب، وهو يريد العسل ، له أن يقول: مثل الفنيق هنأته بعصيم ، والعصيم أثر الهناء ، وإنما أراد هنأته بهناء »[2].

ونعلم جيداً أن النحاة اعتمدوا في تأصيلهم للدرس النحوي على الفصيح من كلام العرب ، والفصاحة هي القاسم المشترك الذي يجمع كل الضوابط والشروط

---

(1) الاقتراح ، للسيوطي ، ص ٤٠.

(2) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ، ص ٤٦٨/٤٦٩.

التي وضعوها لقبول الكلام المروي عن العرب ، ومن هنا كان الاستدلال في الشعر إنما يتم بذلك الذي لا ضرورة فيه ، وكثيراً ما ترفض بعض الأحكام لرفضهم الاستدلال عليها ببعض الأبيات التي تحمل على الضرورة ، فالبصريون يردون على أهل الكوفة الذين ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، وقالوا لهم: «على أنا نقول إنما جاء ها هنا لضرورة الشعر والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز فلا يكون فيه حجة »[1].

ونفهم من ذلك أنهم قد يقبلون ببعض الأحكام التي تأتي في الشعر ، ولكنهم يحملونها على الضرورة ، ولا يقبلون بها في اختيار الكلام ولا يقيسون عليها ، والحكم النحوي الذي يأتي في الضرورة الشعرية يظل كما هو ولا يقاس عليه ولا تؤصل عليه قاعدة نحوية «ينبغي ألا يختلف في جواز الاحتجاج بالشعر متى خلا من جميع الضرورات التي لا تجوز للناثر ؛ لأنه حينئذ سعة كالنثر ، فإن من يمنع الاستدلال إنما يحتج باحتمال الضرورة فإذا خلا عنها فلا وجه لذلك المنع »[2].

وعليه فإن خلو الشعر المروي من الضرورة يعد من الضوابط الخاصة بالشعر الذي ينبغي أن يبتعد عنها وإلا سقط.

أثر رواية الشعر في الدرس النحوي

رأينا فيما تقدم كيف أن النحاة اتجهوا إلى رواية كلام العرب لتعليم العربية ، وكيف أنهم اتجهوا بأنظارهم إلى البادية اقتناعاً منهم بما في البادية من فصاحة

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، جـ٢ ، ص٤٧٧.

(2) المواهب الفتحية ، الشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الأميرية ، ط١ ، ١٣١٢هـ ، جـ١ ، ص٥٨.

شكلت القاسم المشترك بين الضوابط التي وضعوها ، ذلك لأنهم حينما اشترطوا شروطهم في رواية اللغة كانت الفصاحة هي الهدف الذي يؤمون إليه ؛ لأنهم في عملهم إنما يريدون أن يمكنوا المتعلمين من احتذاء كلام العرب على وجهه الصحيح الفصيح ، ومن هنا كانت هذه الضوابط التي وضعوها ؛ وقد استطاعوا أن يضعوا أقيسة أولية لكلام العرب ، وقد أدى بهم ذلك إلى اختطاط منهجين : منهج من يغلِّط العرب إذا خالفوا أقيستهم ، وموقف من لا يفعل ذلك وإنما يعمل على الأقيس ويسمى ما خالفه لغات[1]. وقد تطوّر هذان الاتجاهان فيما بعد ليشكلا رافداً مهماً لتغذية الاتجاه نحو المنهجين البصري والكوفي في رواية اللغة ، وفي وضع الأحكام تبعاً لهذا المروي ، ولا نستطيع أن نقصر ظهور هذين المنهجين على الاختلاف في رواية اللغة فحسب ، ولكن يمكن أن نطمئن إلى القول بأن الخلاف حول رواية اللغة شكل سبباً مهماً في اختلاف النحاة واتجاههم إلى هذين المنهجين ، فاختلاف المنهج البصري عن الكوفي يتجاوز الرواية إلى ما يترتب عليها من قياس وتعليل ، وما تمخض عن كل ذلك من مصطلحات عند هؤلاء وأولئك. غير أننا نستطيع أن نرد كل ذلك إلى خلافهم حول الرواية وما يتعلق بها من ضوابط خاصة بالمروي من كلام العرب ، وبمن يُروى عنه هذا الكلام من العرب.

أما القول بنسبة النحاة إلى هذين المصرين ، الكوفة والبصرة ، فينبغي أن ننظر إليه ابتداء مستعينين في ذلك بما ورد من تراجم حول العلماء ونسبتهم إلى هذين المصرين ، من قولهم (كوفي) أو (بصري). على أننا ينبغي علينا ألا نسارع إلى التسليم بهذه النسبة ، وإنما علينا أن ننظر إلى ذلك من خلال نمطين للنسبة ،

([1]) طبقات النحويين واللغويين ، أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ط٣ (بدون تاريخ)، ص٣٩.

الأول: وهو اتجاه مبكر إلى النسبة إلى واحد من المصرين ، وهو لا يعدو النسبة المكانية ، خاصة في النسبة إلى البصرة. أما الثاني: هو نسبة النحوي إلى المذهب الكوفي ، أو البصري غضاً عن مكان إقامته في الكوفة ، أو في البصرة ، أو في غيرهما من بلاد العرب. وقد صاحب الحديث عن النحاة الأوائل أمثال أبي الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر شكل من النسب الأول. فوصفهم لأبي الأسود الدؤلي بأنه بصري ليس إشارة إلى المذهب البصري، وإنما إلى المدينة التي يقيم فيها ، وهي البصرة لأن هذا المذهب لم تظهر معالمه بعد [1].

وقد بدأ هذان المذهبان في الظهور بسبب اختلاف مجموعة من العلماء ممن يعلمون الناس العربية ، ويجلس إليهم طلبتها في مساجد الكوفة والبصرة حول ما يروى من كلام عربي، ووضع الأقيسة تبعاً لهذا المروي. كما يظهر اختلافهم حول التعليل لما يسمع من هذا الكلام ، واتجاههم إلى الاستدلال به على صحة ما يذهب إليه من حكم. غير أنه ينبغي علينا أن نسلم بأن بواكير الدراسة في العربية قد نشأت في مدينة البصرة واتخذت شكلها عندهم ، ولم تبرح هذا الخط الذي اختطته إلى أن انبرى بعض العلماء رادين ما ذهب إليه علماء آخرون ، وقد هيأ ذلك لظهور المنهج الكوفي الذي ظهر عند هؤلاء المخالفين الذين وفدوا ، أو كانوا مقيمين بالبصرة ، لكنهم خالفوا نحاتها فيما ذهبوا إليه من آراء تتعلق باختلاف طرائقهم في الاستدلال تبعاً لطريقتهم في الرواية وضوابطها. ذلك أن المنهج الذي قام عليه العلماء ممن نشأوا في البصرة أو وفدوا للإقامة بها والتدريس في مساجدها ، يقوم

---

[1] تطور الدرس النحوي في مدرستي الكوفة والبصرة ، طلال علامة طبعة دار الفكر اللبناني ط١ ١٩٩٣م ، ص٥٠.

على التشدد في الرواية وذلك بتحكيم الضوابط على أعلى وجوهها ، وقد ظل هذا الأمر منذ بدايات الدرس النحوي القائم على رواية كلام العرب عند أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق الحضرمي والخليل بن أحمد الفراهيدي من بعدهم ، فهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، والحكم النحوي عندهم لا يتم إلا بعد استقصاء واستقراء واطراد للشواهد بعد جهد ودقة في التحري والبحث ، بل إنهم ليفخرون على الكوفيين الذين ظهروا بعد ذلك بقولهم: «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكوامخ »[١].

وتبعاً لهذا التشدد في الرواية كان التشدد في القياس على هذا المروي من كلام العرب ، فالمنهج البصري لا يقيس إلا على المطرد من كلام العرب.

أما المنهج الكوفي فقد باين المنهج البصري بسبب اختلافهم حول ما يستدل به من الكلام المروي عن العرب ؛ لأننا إذا تتبعنا طبيعة الخلاف بين المذهبين فإننا نجد أن بداياته تمثلت في خروج جماعة من النحاة ، ممن تتلمذوا على النحاة الأوائل ممن عاشوا في البصرة ، على المنهج الذي اختطه أساتذتهم في الأخذ عن العرب ، وفي طريقة القياس على هذا المروي، يدلنا على ذلك أن كلاً من مؤسس المنهج البصري وطائفة ممن أتوا بعده من نحاة الكوفة قد نهلوا العلم من عيسى بن عمر ، وهو ممن عرفوا بتشددهم في التلقي والقياس ، فالكسائي مثلاً قيل عنه إنه: «قدم البصرة فأخذ عن أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً ، ثم قدم إلى بغداد فقدّم أعراب الحطمة ، فأخذ عنهم شيئاً فاسداً ، فخلط هذا بذاك فأفسده »[٢]. فعلى هذا النص فإن الكسائي كان مقبولاً عند نحاة البصرة ؛ لأنه أخذ

---

[١] الاقتراح ، للسيوطي ، ص٢٠٢.

[٢] أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ، ص٤٥.

عنهم علماً كثيراً (صحيحاً) ، ويبدو أن هذا العلم الصحيح إنما تم عن طريق النقل والرواية عن العرب الفصحاء الذين يقبلهم هؤلاء القوم ؛ لأن روايته تمت على الطريقة الصحيحة والمنهج المقبول عندهم للرواية ، ولما خرج إلى بغداد أفسد هذا العلم الصحيح بنقلة لغة أعراب الحطمة الذين لا يأبه أهل البصرة للغتهم ، وبذلك أفسد ما عنده من علم . فهذا الفساد يتعلق بالنقل والرواية وهو أمر يدعم ما ذهبنا إليه من أن قضية رواية كلام العرب كانت أساس الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة ؛ أو بعبارة أخرى إنما ظهر المنهج الكوفي وباين المنهج البصري بخروج أولئك النحاة ــ الذين درسوا على أيدي البصريين ــ على طريقة معلميهم في الاستلال بالكلام المنقول عن العرب وذلك لأخذهم بلغة أعراب ضعفهم نحاة البصرة.

وإذا نظرنا إلى النقد الذي كان يوجهه البصريون إلى الكوفيين نجده ينصب في هذا التيار ، فقد قيل عن الكسائي: «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعله أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو »[1]. وقيل عن الفراء: « وأما علماء الكوفيين ، فأعلمهم بالنحو الفراء . وقد أخذ علمه من الكسائي وهو عمدته ، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح وأبي مروان وغيرهما ، وأخذ نبذاً عن يونس وعن أبي زياد الكلابي »[2].

والذي يلاحظ أن الجدل حول الفراء أخف ، فقد وُصِف بتفوقه على نحاة الكوفة،وأنه أعلمهم ــ كما بدا في النص أعلاه ــ ولعل السبب في ذلك يرجع إلى

---

[1] معجم الأدباء ، ياقوت عبد الله الحموي الطبعة الأخيرة (بدون تاريخ) ، جـ١٣ ، ص١٨٣.

[2] المزهر ، للسيوطي ، جـ٢ ، ص٤١.

طريقته في عدم الالتفات إلى كل مروي مما سمعه من الكسائي[١]. وهو خلاف على مستوى ما يروى من ألفاظ مفردة عن العرب ، وهو أكثر ما كان من خلاف بين الفراء والكسائي[٢]. وقد خالفه أيضاً في بعض القضايا النحوية مما يضيق بنا المقام عن ذكرها[٣].

وقد تطور النحو الكوفي بسببٍ من هذا الاختلاف حول المروي من كلام العرب ، وقد ترتب على ذلك خلاف في القياس ؛ ذلك أن القياس الكوفي وُصِف بالتساهل ، فهم يقيسون على القليل والشاذ وتبعاً لكل ذلك صار المنهج الكوفي أكثر اتضاحاً ، وأصبح الدرس النحوي عندهم غير ما ألف عند البصريين ، ولذلك قيل عنهم: «والكوفيون لو سمعوا بيتاً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين »[٤].

وقد حاول بعض الباحثين أن يعلل لنحاة الكوفة في التزامهم هذا المنهج بقوله: «ربما كان مرجع هذا لأن الكوفة كانت هاشمية عباسية ، ولم يكن العباسيون ينظرون للعرب بالعين التي ينظر بها الأمويون ، فأثر ذلك في خطة العلماء وسلوكهم ، وربما مرجع ذلك إلى أن العباسيين عنوا بنقل الثقافات المختلفة إلى اللغة العربية مما أدخل كثيراً من الألفاظ والأساليب التي لم تكن مألوفة عند العرب مما جعل العلماء من أنصارهم يتسامحون في قبول تلك الأساليب تيسيراً على

---

(1) السابق نفسه ، جـ١ ، ص ٦٧.

(2) انظر على سبيل المثال فقط : المزهر ، جـ١ ، صفحة: ١٦٧ و ٢٣٠ و ٣٠٤

(3) انظر على سبيل المثال: الجنى الداني : ١٠٣/١ ، والصاحبي في فقه اللغة العربية ، ٤٢/١ ، ومغني اللبيب ، ٦٨/١.

(٤) الاقتراح ، للسيوطي ، ص ٢٠٢.

الدارسين وإنماءً للغة ، وتأثروا بذلك في بحثهم وأسلوبهم في الدراسة ، وربما يكون الدافع الرغبة في التيسير على المتعلمين من غير العرب. وربما يكون اتصالهم بالخلفاء والوزراء وما يدعو إليه من خضوع وما يدفع إليه من مرونة ــ أثر في سلوكهم العام وفي تناولهم لشؤون الحياة العلمية والعقلية »[1].

وقد يقوي هذا الزعم تطور الدرس النحوي وما يجنح إليه النحاة من حين إلى آخر من رغبة في تغيير منهجه استجابة لحاجة الدارسين وإذعاناً لتطور الحياة من حولهم ذلك التطور الذي صحبه تخلف في القريحة ، وضعف في السليقة. ربما كان هذا الزعم صحيحاً إذا أضفنا إليه حداثة نحاة الكوفة بالنسبة إلى نحاة البصرة ؛ لأنهم تتلمذوا على أيديهم كما بدا لنا سابقاً. ومعلوم أن النحاة الأوائل كانوا يصفون معاصريهم من الشعراء بالحداثة ويلحنون بعضهم ، فيما رأى اللاحقون من النحاة ممن تتلمذوا على أيدي هؤلاء السابقين الأخذ بلغة هؤلاء الشعراء لعدم المعاصرة سيما وأن المعاصرة حجاب ، حيث صار هؤلاء الشعراء ــ فيما بعد ــ يستأنس بكلامهم ، فربما كانت رواية نحاة الكوفة لهذا الشعر تدخل في هذا الباب ، فتبع ذلك تغير في منهجهم فأفادوا من أساليب هؤلاء الشعراء وطرائقهم في التعبير وأدخلوا كل ذلك في الدرس النحوي فبدا منهجهم على هذا النحو المخالف لمشائخهم من البصريين، وعلى هذا كان وصف المنهج الكوفي بأنه الأقرب إلى الواقع لمواكبته التطور اللغوي وقربه من المعاصره ، وهو عند بعضهم يمثل روح العصر الذي يعيش فيه الناس لقربه منهم وتمثيله للواقع اللغوي المعاصر.

---

[1] مدرسة البصرة النحوية ، طبعة دار المعارف بمصر ط١ (بدون تاريخ) ، عبد الرحمن السيد، ص ١٥٣.

الخلاصة:

تخلص هذه الدراسة إلى الآتي:

١. وجد الشعر الحظ الأوفر من العناية عند النحاة في قواعدهم أكثر من غيره من النصوص الأخرى لما له من أهمية عند العرب ولأنه يمثل الذوق العام ولسهولة روايته وحفظه.

٢. وقفت الدراسة عند مراحل رواية الشعر وقسمت هذه الرواية إلى ثلاث مراحل ، وقد أفادت هذه المراحل الدرس النحوي فائدة عظمية.

٣. اتخذ العلماء في تعاملهم مع الشعر المروي منهجين: منهج يغلط الشعراء إذا خالفوا قياسهم ، ومنهج لا يفعل ذلك وإنما يعمل على الأقيس ويسمي ما خالفه لغات. وبسبب هذا المنهج الأخير كثر الجواز في الدرس النحوي.

٤. وضع العلماء ضوابط للرواية ، قسمناها إلى ضوابط عامة تشمل كل أنماط الكلام المروي ، ثم هناك ضوابط خاصة بالشعر لما له من خصوصية .

٥. تقسيم الحكم إلى رخصة وغيرها في الدرس النحوي إنما نتج عن رواية أشعار تخالف بعض الأحكام وذلك لما يضطر إليه الشاعر بسبب التزامه الوزن والقافية ، وعلى ذلك فإن ما أجيز من أحكام لضرورة الشعر لا يقاس عليه ولا يحتج به.

٦. شكل الخلاف في رواية الشعر سبباً مهماً في اختلاف النحاة ، واتجاههم إلى منهجين هما المنهج البصري والكوفي.

٧. بدا المنهج الكوفي ــ عند بعض الباحثين ــ أكثر ميلاً للمعاصرة ، وأكثر استجابة لمتطلبات الحداثة بسبب اتجاهه لرواية شعر المعاصرين ، وهو نحو يمثل لغة الواقع اليومي الذي عاشه هؤلاء النحاة.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

١. أخبار النحويين البصريين ، الحسن بن عبد الله (أبو سعيد السيرافي) تحقيق: طه الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجة ، مطبعة الحلبي ١٩٥٥م.

٢. الأعراب الرواة ، د. عبد الحميد الشلقاني ، طبعة دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) ص ١٨.

٣. الاقتراح في أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط١ ١٩٧٦م.

٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، علي بن يوسف القفطي ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ١٩٥٠م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، طبعة دار الجيل ١٩٨٢م.

٦. تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي ، شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ط٢٤ ، ٢٠٠٣م.

٧. تطور الدرس النحوي ، حسن عون ، طبعة مطبعة الحلاوي بمصر ١٩٧٠م.

٨. تطور الدرس النحوي في مدرستي الكوفة والبصرة ، طلال علامة طبعة دار الفكر اللبناني ط١ ١٩٩٣م

٩. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (بدون تاريخ).

١٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر عمر البغدادي ، طبعة دار صادر (بدون تاريخ).

١١. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت (بدون تاريخ).
١٢. شذرات الذهب في أخبار ما ذهب ، عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ، دار كثير ، ١٤٠٤ه.
١٣. الشعر والشعراء ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة الحلبي ، ١٩٧٧م.
١٤. الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد الصقر مطبعة الحلبي ، ١٩٧٧م.
١٥. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، محمود شكري الألوسي ، المطبعة السلفية ١٣٤١هـ
١٦. الطراز المتضمن أسرار البلاغة ، وحقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت (بدون تاريخ).
١٧. طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار ، المعارف بمصر (بدون تاريخ).
١٨. طبقات النحويين واللغويين ، أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ط٣ (بدون تاريخ).
١٩. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، أبو علي بن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ط٥ ١٩٨١م.
٢٠. لحن العامة ، أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق د.عبد العزيز مطر ، طبعة دار المعارف بمصر ١٩٨١.

٢١. مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، تعليق: د. محمد فؤاد سزكين ، مطبعة الخانجي ، (بدون تاريخ)

٢٢. مدرسة البصرة النحوية ، عبد الرحمن السيد ، طبعة دار المعارف بمصر ط١ (بدون تاريخ).

٢٣. المزهر في علوم اللغة وآدابها ، مطبعة دار الجيل ، بيروت (بدون تاريخ).

٢٤. معجم الأدباء ، ياقوت عبد الله الحموي الطبعة الأخيرة (بدون تاريخ).

٢٥. المقتضب محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، (بدون تاريخ).

٢٦. المواهب الفتحية ، الشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الأميرية ، ط١ ، ١٣١٢هـ.

٢٧. .نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة مصر (بدون تاريخ).

٢٨. الوساطة بين المتنبئ وخصومه ، علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، مطبعة الحلبي ١٩٤٥م.